العلوم الاقتصادية
العدد تسعه وسبعون / المجلدعشرون../.كانون الاول.2025

أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2021)

عدد وتاريخ إصدار قبول النشر:
83 في 27/4/2024

بحث مستل من رسالة ماجستير

الباحث
جاسب عبد السادة خنجر
pgs.chasib.abd@uobasrah.edu.

المشرف
أ.د. سامي عبيد محمد التميمي
iqsami mohammed@uobasrah.edu.iq

جـامعـة البـصـرة/كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

المستخلص:
تتصف أسعار النفط بعدم الاستقرار نتيجة لارتباطها بعدة عوامل خارجية اقتصادية وسياسية ومناخية وغيرها من العوامل، مما تجعلها عرضة للتقلبات في أي وقت كان، وفي كثير من الأحيان تحصل صدمات مفاجئة غير متوقعة بالأسعار باتجاه الارتفاع او الانخفاض، وهذا له اثر كبير على اقتصادات بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط فضلاً عن الدول المستوردة في حال ارتفاع الأسعار، وفي هذا البحث حاولنا دراسة تحليل تلك الصدمات وبالتحديد التي وقعت خلال المدة من 2004-2021 وبيان اثرها على اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق كالنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والدين العام، لكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً قائم على القطاع النفطي، مما يجعله يتأثر بتلك الصدمات، وقد توصلنا الى نتيجة ان التقلبات التي تحصل بأسعار النفط في الأسواق العالمية لها انعكاس على تلك المتغيرات في العراق وذات تأثير يختلف مداه من متغير الى اخر حسب طبيعة وحالة كل متغير.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الصدمات النفطية، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، الدين العام.

يعد العراق من اهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام وقد اثبتت الدراسات والاحصاءات ان القطاع النفطي يهيمن على اكثر من 96% من صادراته، وبذلك يمكن القول ان القطاع النفطي يمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي لان من خلاله يتم الحصول على الموارد المالية وبالتحديد العملة الصعبة التي من خلالها تمول الموازنات العامة للدولة والانشطة الاقتصادية الاخرى ومن ثم تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، لكن لو نظرنا من زاوية اخرى سنجد لذلك مردود سلبي،لكون الاسعار من الممكن ان تتغير في اية لحظة وبالتالي يكون مردوها مربك وغير اعتيادي على وضع الاقتصاد العراقي، وفي هذا البحث ركزنا على الصدمات النفطية التي وقعت خلال المدة من 2004 الى 2021 وبيان اثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولذلك تم تقسيم البحث ثلاث مباحث،المبحث الأول: يتناول الاطار النظري لمفهوم الصدمات النفطية وانواعها،والمبحث الثاني: الاطار النظري حول بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، والمبحث الثالث : بيان أثر الصدمات النفطية على تلكالمتغيرات في العراق خلال المدة (2004-2021).

اهمية البحث:تتجلى أهمية البحث من أهمية الصدمات النفطية وأثرها على اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة والدين العام ومدى استجابة تلك المتغيرات للصدمات النفطية.

مشكلة البحث: ان أي تغير يحصل في أسعار النفط ينعكس على الاقتصاد العراقي كونه مرهوناً باستقرار أسعار النفط من خلال اعتماده على العوائد النفطية في تمويل موازناته السنوية العامة، وبالتالي عدم استبعاد تعرضه لمشاكل وتحديات اقتصادية جمة: ومن خلال ذلك يمكن صياغة المشكلة في السؤال الاتي:

ما هو التأثير الذي يترتب على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق نتيجة وقوع الصدمات النفطية وبالاتجاهين سلبية كانت ام إيجابية؟

مشكلة البحث: ان أي تغير يحصل في أسعار النفط ينعكس على الاقتصاد العراقي كونه مرهوناً باستقرار أسعار النفط من خلال اعتماده على العوائد النفطية في تمويل موازناته السنوية العامة، وبالتالي عدم استبعاد تعرضه لمشاكل وتحديات اقتصادية جمة: ومن خلال ذلك يمكن صياغة المشكلة في السؤال الاتي:

ما هو التأثير الذي يترتب على المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق نتيجة وقوع الصدمات النفطية وبالاتجاهين سلبية كانت ام إيجابية؟

فرضية البحث:تؤدي الصدمات النفطية الى اثار كلية في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث من 2004-2021

اهداف البحث:

- تسليط الضوء على الصدمات النفطية التي وقعت خلال المدة من 2004 الى 2021
- بيان أثر تلك الصدمات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
- اقتراح بعض الحلول والمعالجات لمواجهة التقلبات التي تحصل بأسعار النفط

حدود البحث: تتمثل الحدود المكانية باختيار العراق كحالة دراسية، اما الحدود الزمانية فتتمثل بالمدة الزمنية الممتدة الزمنية الممتدة من عام 2004 ولغاية عام 2021.

منهجية الدراسة: يعتمد البحث المنهج الاستنباطي واسلوب التحليل الوصفي في تحليل الصدمات النفطية وبيان اثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال المدة 2004-2021.

1-الإطار النظري للصدمات النفطية وأسعار النفط واهم العوامل المؤثرة عليها

1-1 مفهوم الصدمات النفطية و انواعها

واقعاً الصدمات النفطية لم تكن حديثة العهد وانما حصلت عدة صدمات[1] منذ سبعينيات القرن الماضيوبما ان الحدود الزمانية لبحثنا تقتصر على المدة 2004-2021 لذا سوف يتم التركيز على اهم الصدمات التي حصلت خلال هذه المدة فقط.

[1] اهم هذه الصدمات: **الصدمة النفطية الأولى (1973):**بسبب موقف الدول العربية من إسرائيل أوقفت نفطها المصدر الى الولايات المتحدة وبعض الدول الاوربية فادى هذا الى انخفاض في المعروض النفطي الذي تسبب في ارتفاع الأسعار من 3.01 دولار الى 11.5 دولار للبرميل، **والصدمة النفطية الثانية (1979)**: بسبب الثورة الإسلامية في ايران حصل فقدان في كمية الإنتاج بحدود 7% مما أدى الى ضغوط تصاعدية قصيرة الاجل على أسعار النفط والمشتقات النفطية ، **والصدمة النفطية الثالثة (1986):** او ما تسمى بالصدمة العكسية وهي الانخفاض الحاد في أسعار النفط اثر الحملة العدائية التي شنتها وكالة الطاقة الدولية بالتعاون مع كبريات الشركات النفطية حيث انخفضت أسعار النفط الى اقل من 13 دولار مما أدى الى ازمة حقيقية للدول المنتجة وخاصةً أعضاء أوبك ، **الصدمة النفطية الرابعة(1998):** التي شهدت ايضاً انخفاض في أسعار النفط نتيجةً ارتفاع امدادات النفط الذي احد أسبابه هو عودة العراق للإنتاج بعد الاتفاق مع الأمم المتحدة على مذكرة النفط مقابل الغذاء وكذلك انخفاض معدل

1-1-1: مفهوم الصدمات النفطية:

الصدمة بشكل عام هي "حدث مفاجئ حاد غير متوقع الحدوث ودون انذار مسبق تؤدي الى حدوث أزمات سواء على مستوى الدول او المنظمات او الافراد ويكون التعامل معها بأسلوب الامتصاص والاستيعاب" او تعرف من الناحية الاقتصادية بانها التغيرات غير المتوقعة في الطلب الكلي او العرض الكلي. (ابد جمان، 1999: 340)

اما الصدمات النفطية فهي اختلالات مفاجئة في سوق النفط تؤدي الى ارتفاع او انخفاض في الأسعار بشكل حاد لفترة من الزمن نتيجةً لعدة عوامل تؤثر على العرض او الطلب او كليهما مثل عدم قدرة المعروض النفطي على تلبية احتياجات السوق العالمية او الصراعات والأزمات الدولية التي تؤثر على امدادات النفط او السعي الحثيث من قبل الدول المستهلكة للبحث عن مصادر بديلة للنفط، والتي تمكنت مؤخراً من تحقيق طفرة في مجال النفط الصخري الذي كان له الدور الأساس بانخفاض أسعار النفط منتصف العام 2014.

1-1-2: أنواع الصدمات النفطية

هناك نوعين من الصدمات النفطية (صالح ، فرحان, 2018: 59-60)

أ-الصدمات النفطية الإيجابية: التي يقصد بها حصول ارتفاع مفاجئ في أسعار صادرات النفط،ويختلف الأثر الاجمالي لهذه الصدمة تبعاًللوزن النسبي لصادرات النفط في الدخل القومي، ولهذا النوع من الصدمات دوراً بدخول الاقتصاد في مرحلة الانتعاش خلال الدورة الاقتصادية من خلالالتأثيرالايجابي على الاستهلاك الحكومي فيزداد الانفاق العام خاصةً إذا كانت الدولة تعتمد على قطاع التصدير كمصدر أساسي لتمويل انفاقها العام.

ب-الصدمات النفطية السالبة: هي حصول انخفاض مفاجئ في أسعار الصادرات النفطية وما لذلك من أثر على عوائد الصادرات النفطية التي ستؤثر فيما بعد على الخطط الإنفاقية للدولة فينخفض الانفاق العام مصحوباً بتقليص للفرص الاستثمارية وانخفاض الطلب الكلي وينخفض الإنتاج لتنخفض معه مستويات الاستخدام.

1-2- مفهوم أسعار النفط واهم العوامل المؤثرة فيها

1-2-1 : السعر النفطي : سعر النفط هو قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدات نقدية لفترة زمنية محددة متأثراً بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية وتعد عائدات النفط مصدراً رئيسياً لدخل الدول الريعية،بحيث يتم إعادة تدوير هذه العائدات داخل الاقتصاد المحلي من خلال الموازنة العامة مما يؤدي إلى ظهور أنواع اخرى من الايرادات مثل الإنفاق على المشاريع والخدمات الاجتماعية والمدفوعات التحويلية وغيرها، وقد تستثمر الحكومة جزءاً من عائدات النفط في الخارج من خلال إنشاء محافظ استثمارية في الخارج (مثل الاستثمار بالأسهم والسندات) مما يضيف أنواعاً جديدة من الدخل (الفوائد والأرباح) للدولة لاستخدامها مرة أخرى.(الجناني،الجابري،2020، 4-5)

1-2-2 : العوامل المؤثرة في الاسعار النفطية;

يتم تحديد سعر أي سلعة بما في ذلك النفط اقتصادياً من خلال تفاعل قوى العرض والطلب، ويكون السعر مستقراً عندما يكون هنالك توازن بين العرض والطلب على تلك السلعة، ولكن عند حدوث أي خلل في السوق سواء في جانب العرض أو في

الطلب من بلدان اسيا باسفيك نتيجة الازمة المالية التي تعرضت لها هذه البلدان في العام المذكور. **ينظر الى:(الزهراني،2022: 121)، (العيساوي،2020: 122-123-124)**

جانب الطلب يتأثر السعر بالزيادة أو النقصان، سابقاً كانت الأسعار تحت سيطرة شركات النفط الاحتكارية لذلك كانت مستقرة وثابتة لأنها حافظت على إمدادات ثابتةتساوي الطلب العالمي بشكل مستمر وبالفعل نجحت تلك الشركات في منهجية الإنتاج. (ابادي،التميمي، 2019: 6) اما في الوقت الحاضر ازدادت1-العوامل الاقتصادية أهمية النفط كسلعةاستراتيجية تحكمها العديد من العوامل التي تؤثر على أسعارها في السوق الدولية وجعلتها غير مستقر نذكر اهمها:

1-العوامل الاقتصادية

أ- الطلب العالمي على النفط :ينقسم الطلب على النفط إلى نوعين الطلب لغرضالاستهلاك والطلب لغرض المضاربة ويتأثر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ صناعة النفط، والطلب العالمي على النفط في تزايد مستمرحيث يتأثر الطلب لغرض الاستهلاك بالزيادة في النمو الاقتصادي العالميالذي ساهم في زيادة الطلب على المنتجات النفطية، وأن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهما من النفط ادى الى التأثير على الطلب العالمي للنفط وتعد التغيرات في الناتج القوميمن أهم العوامل المؤثرة في التغيرات بالطلب على النفط الخام لكن هذا التأثير يختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة التقدم الاقتصادي المرتبط باستهلاك النفط الخام كطلب مشتق من الطلب على المنتجات البترولية ومعدل التغير في استهلاك الطاقة الناتج عن التغير في معدل النمو الاقتصادي الذي يسمى بمعامل الطاقة2 أو معامل استهلاك الطاقة وهذا المعامل يتزايد في فترات النمو الاقتصادي الأولى المتأثرة بزيادة الدخل.(ابادي ،التميمي،2019: 6)

أما الطلب على النفط لغرض المضاربة فقد ظهرت هذه الأسواق منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين ودخول السماسرة والمضاربين إلى الأسواق العالمية وتعاملاتهم في بيع البراميل الورقية من أجل تحقيق أرباح، وتأثر الطلب بشكل رئيسي بالعديد من العوامل ذات التأثيرات المختلفة بما في ذلك معدلات النمو الاقتصادي التي تشجع الطلب والناتج القومي. (المزيني،2013: 334)

ب-العرض العالمي للنفط: يعد حجم الاحتياطي النفطي من العوامل الرئيسية المؤثرة على أسعار النفط، حيث يؤثر اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة ومؤكدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية تتناسب مع مستوى أسعار النفط الخام السائدة في أسواق النفط على مستوى الأسعار، ومن العوامل الأخرى التي لها تأثير على العرض النفطي العالمي هو المخزون الاستراتيجي او التجاري ولاسيما في أوقات التقلبات الموسمية، وبالتالي فان اي اختلال في التوازن ما بين العرض والطلب سيؤثر في الاسعار قد يكون باتجاه الارتفاع او الانخفاض تبعاً لوجود تلك العوامل او بعضها.

ج-سعر صرف الدولار الامريكي: يرتبط سعر برميل النفط الخام بالدولار بسبب استقراره أو قوته، ونظراًلهذا الارتباط تتم جميع عمليات تبادل النفط بعملة الدولار، وبالتالي فإن أي زيادة أو انخفاض في سعر الدولار سيؤثر سلباً أو إيجاباً على اقتصادات الدول المنتجة للنفط،(المرسومي،2011: 112) في السوق الدولية يتم تسعير النفط الخام بالدولار وبالتالي عندما تنخفض قيمة الدولار في الأسواق ترتفع أسعار النفط بالدولار، لذلك فإن أي انخفاض أو ارتفاع في أسعار الصرف سيؤثر على سعر النفط الخام في السوق النفطية عبر الوسائل المباشرة او غير المباشرة (khaleel ، 2021: 3)

ت- المضاربة في الاسواق الآجلة للنفط : تعد المضاربة في الاسواق النفطية من الظواهر المؤثرة في الاسعار واساس المضاربة هو الاعتماد على التوقعات المستقبلية التي تستند الى المؤشرات الاقتصادية والسياسية والمناخية، ففي حال كان هنالك توقع في ارتفاع الاسعار مستقبلاً فان المضاربون سيقومون بشراء وخزن النفط وهذا الشراء سيسهم في ارتفاع

[2] معامل الطاقة = التغير في استهلاك الطاقة /التغير في النمو الاقتصادي *100

الأسعار، اما في حال كان هنالك توقع في انخفاض الاسعار في المستقبل فأنهم سيقومون ببيع مخزونهم من النفط، مما يتسبب في زيادة حجم المعروض ومن ثم انخفاض في مستوى الأسعار.(علاوي , 2019, 172)

2-العوامل السياسية: ايضاً للعوامل السياسية دوراًكبيراً ومؤثراًفي عدم ثبات او استقرار أسعار النفط نتيجة التوترات والاضطرابات والصراعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره، مما يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين ويدفع بأسعار النفط الى الارتفاع.

3- العوامل البيئية والمناخية: يكون للعامل المناخي دور مهم ومؤثر في الاسعار النفطية وخصوصاً في حالة حدوث الاعاصير والزلازل وهي عوامل متعلقة بتقلبات فصول السنة مثل اعصار كاترينا الذي ضرب الولايات المتحدة الامريكية فكانت تداعياته مباشرة على ارتفاع هائل في اسعار النفط الخام، وغيرها من التقلبات البيئة والجوية التي يمكن لها ان تؤثر بالأسعار في حالة الارتفاع او الانخفاض خصوصاً في فصل الشتاء وتساقط الثلوج التي يترتب عليها زيادة في الطلب على الطاقة. (خالدية، 2016: 55)

4-الازمات العالمية: قد ادى حدوث هذه الازمات ومنها الازمة المالية عام 2008 الى تحديات كبيرة امام اسواق النفط، ففي الوقت الذي انتشرت فيه ازمة الرهن العقاري الامريكية الى اسواق الائتمان ومن ثم توالت الانهيارات في الاسواق المالية والمؤسسات المصرفية الاخرى الى تراجع معدلات النمو في جميع اقتصادات العالم، مما تسببت في حدوث انخفاضات كبيرة في اسعار النفط، وكذلك ما حصل بعد الازمة المالية لعام 1999 وما رافقها من انخفاض في الطلب العالمي على النفط وبالتالي انخفاض في أسعاره. (فرج، 2015: 50)

وكذلك كان لجائحة كورونا (COVID-19) تأثيرات اقتصادية على القطاعات المختلفة، اذ تمكنت من احداث اضطرابات شديد في الاقتصاد العالمي وفي كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وما رافقها من انخفاض في اسعار النفط بمستويات غير مسبوقة، بعد تراجع الطلب العالمي لنحو الثلث وهبطت اسعار عقود النفط الامريكية المقرر تسليمها في ايار 2020 الى ادنى مستوى لها في التاريخ ، بسبب الفائض في العرض النفطي نتيجة انخفاض حجم الاستهلاك فقد توقفت حركة النقل داخلياً وخارجياً في معظم دول العالم وتراجع مستوى حركتها وتوقفت حركة الطيران واجراءات منع التجوال والتباعد الاجتماعي كلها ساهمت في انخفاض الطلب على المنتجات النفطية.(مصطفى، 2021: 25)

5-النفط الخام الصناعي:يقصد به هو النفط الذي يتم استخلاصه من الرمال والصخور النفطية باستخدام الطريقة الكيميائية (التحليل الحراري) وهو ما يسمى بالنفط الصخري وهذا النوع من النفوط مهم في توفير مصادر الطاقة البديلة ومن ثم إمكانية تأثيره على أسعار النفط الخام خاصة وأن هذا النوع من النفوط موجود في كثير من مناطق العالم وبكميات كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها مما جعلها تلعب دوراً مهماً في التأثير على الأسعار من خلال تأثيرها على العرض النفطي (زيارة، ناجي،2020: 120)

1-3- الإطار النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية

1-3-1- : النمو الاقتصادي، مفهومة و انواعة

أ-تعريف النمو الاقتصادي: يعرف بانه مجموع القيم المضافة لجميع وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة لاقتصاد معين، ويهدف النمو الاقتصادي الى تحقيق نسب عالية في المتغيرات الكلية كالناتج المحلي الإجمالي بما يضمن رفاهية ورضا افراد المجتمع. (مهى علي، 2021: 292)

ويعرف ايضاً: بانه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين باستخدام عناصر الانتاج الاساسية (الارض والعمل وراس المال والتنظيم) او هو الزيادة في دخل دولة ما ويتم قياسه باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الاجمالي وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها. (عباس،2011: 65)

ويعد الناتج المحلي الاجمالي أحد وأهم المؤشرات الاقتصادية الاساسية التي تعبر عن مستوى النمو والذي يعرف بانه القيمة الاجمالية للسلع والخدمات المنتجة والمتداولة داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية معينة (ثلاثة أشهر او سنة) (مجيد، جراح،2016: 117)، ويعكس هذا المؤشر الوضع الاقتصادي للدولة، وهو ما يؤشر ايضاً على زيادة استهلاك الافراد ومدخراتهم واستثماراتهم مما يؤدي الى زيادة الإنتاج مرة أخرى الى زيادة الانتاج والعكس صحيح (مجدي، 2021: 7)

ب-أنواع النمو الاقتصادي: هناك ثلاثة أنواع من النمو وهي:

1-النمو التلقائي او الطبيعي: يحدث هذا النمو بشكل عفوي وطبيعي دون تخطيط علمي مسبق كما انه عادةً ما يحدث بشكل تدريجي وبطيء، وتاريخياً حصل مثل هذا النوع من النمو وذلك عندما انتقل المجتمع من الاقطاعية الى الرأسمالية.. (سعود، طالب، رشيد، 2022: 489)

2-النمو العابر: يحدث هذا النوع من النمو نتيجة لعوامل خارجية طارئة ومؤقتة وعادةً ما تزول بسرعة، وعندما تزول هذه العوامل يزول معها النمو الذي احدثته.

3-النمو المخطط: يحدث هذا النوع من النمو عندما تقوم الدولة بتنفيذ عملية تخطيط شاملة وواسعة لموارد المجتمع وامكانياته، وترتبط فاعلية هذا النوع ارتباطاً وثيقاً بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما انها ترتبط بفاعلية التنفيذ والمتابعة والمراقبة في عملية التخطيط على كافة المستويات. (علي، عبيد، 2020: 191)

1-3-2 : مفهوم التضخم واسبابة: ايضاً التضخم يعد واحد من اهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول نظراً لأثاره المختلفة على المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالدخل، الاستخدام، الاستثمار ...الخ) والذي يؤدي الى تغير في القيمة الحقيقية لهذه المتغيرات، مما يعني حتماً خلق صعوبات في تقديرات تلك المتغيرات او التنبؤ بمساراتها فضلاً عن التسبب في فقدان القوة الشرائية للنقود. (الشمري، الجبوري، عبد المهدي، 2019: 765)

أ-تعريف التضخم: هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، وهو ليس مجرد الزيادة المؤقتة او المتقطعة في الأسعار، كما انه ليس مجرد الارتفاع النسبي في أسعار عدد معين من السلع، ولكنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات ويحسب معدل التضخم بالصيغة الاتية:

معدل التضخم= التغير في المستوى العام للأسعار /المستوى العام للأسعار في الفترة الماضية * 100(الافندي، 2012: 489)

والتضخم حالة اقتصادية تضعف فيها القوة الشرائية للوحدة النقدية، بسبب ارتفاع الأسعار الى مستويات عالية، ونتيجة لذلك تزداد سرعة تداول النقود، وتتعطل وظيفتها كمخزن للقيمة ويصبح دورها كوسيط للتبادل فقط بسبب انعدام قيمة النقود نسبياً.

ب-اسباب التضخم في العراق

العراق قد عانى كثيراً من مشاكل التضخم ولفترة طويلة امتد لثلاثة عقود من الزمن لوجود عدة من الاسباب التي ساعدت على استمرار هذه الظاهرة في الاقتصاد العراقي نذكر منها:(دهيم, 2023, 7)

1-ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب يعتمد فقط على قطاع النفط في دخله مما يجعله مرتبط بالتجارة الخارجية مباشرةً، أي انه يكون مرتبط بأسواق النفط العالمية التي تتسم بعدم الاستقرار.

2-ارتفاع اسعار منتجاته المحلية مقارنةً بأسعار المنتجات المستوردة بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج وارتفاع تكاليف المواد الاولية والتسويق.

3-عدم التوازن بين قوى العرض والطلب نتيجةً لعدم مرونة الجهاز الانتاجي في الاستجابة لنمط وحجم الطلب مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار.

4- ارتفاع اسعار النفط أدى الى ظهور ظاهرة الاستثمارات النفطية الكبيرة، وبالتالي الحصول على الارباح من تلك الاستثمارات وهذا انعكس في تزايد الطلب المحلي على السلع والخدمات وخاصةً تزايد الطلب على العقارات التجارية والسكنية الذي دفع بأسعارها نحو الارتفاع.

5-زيادة الانفاق العام المتمثل بزيادة رواتب الموظفين مما ادى الى زيادة سرعة تداول النقود وبالتالي زيادة الاسعار وانخفاض قيمة النقود الشرائية.

6-تراجع القوة الشرائية للعملة الوطنية المرتبطة بالدولار، وأفضل طريقة لتقليل حجم التضخم هو رفع قيمة الدينار العراقي.

1-3-3 : البطالة، مفهومها،اسبابها

أ-مفهوم البطالة: تعد مشكلة البطالة من اهم وأخطر المشاكل التي تعاني منها معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، فهي تؤدي الى نتائج سلبية على كافة المستويات والاتجاهات، وتعمل الحكومات في جميع انحاء العالم جاهدة على خفض معدلاتها والتخفيف من اثارها. والبطالة هي مؤشر رئيسي للأداء الاقتصادي، حيث ان الاقتصاد الذي يعاني من بطالة المرتفعة يفقد موارده الانتاجية ويصبح مستواها اقل من المستوى التوازني. ويمكن تعريفها على انها الفرق بين مستوى العمل المعروض عند مستويات الاجور السائدة في سوق العمل وبين مقدار العمل المطلوب عند هذه المستويات خلال فترة زمنية معينة.

وتعرف منظمة العمل الدولية ILO العاطل "كل شخص قادر وراغب في العمل ويسعى اليه ويقبله عند مستوى الاجر السائد لكن لا يجده" (زكي، 1998: 15)

ب- أسباب البطالة:

هنالك جملة من الأسباب أدت الى تفاقم مشكلة البطالة في العراق نذكر منها: (قصي، عدنان، 2019: 105-106)

1- تفاقمت مشكلة البطالة في العراق نتيجة تراجع أداء الاقتصاد وعدم القدرة على تحقيق معدلات نمو متقدمة نتيجة التركيز على القطاع النفطي.

2- المردود السلبي في تحرير التجارة الخارجية على القطاع الخاص العراقي، وخاصةً القطاع الزراعي والصناعي حيث انخفض كثيراً مستوى الإنتاج الزراعي والصناعي نتيجةً لفتح الحدود على نطاق واسع في ظل غياب الضوابط والقوانين الكمركية.

3- ارتفاع نسبة الشباب الذي يحتاج الى تدريب ومهارة لتلبية احتياجات السوق

4- تفشي الفساد الإداري والمالي المستشري في الجهات والأجهزة الرسمية وعلى أثرها تم هدر مبالغ طائلة على مشاريع وهمية لا جدوى منها.

5- ضعف فاعلية القطاع العام في توليد المزيد من فرص العمل نظراً لأغلاق العديد من المصانع الحكومية وعدم توفر مستلزمات الإنتاج الضرورية.

1-3-4 : الدين العام، مفهومة، أنواعه، أسبابه

أ- **مفهوم الدين العام:** بشكل عام تلجأ العديد من الدول وبسبب عدم كفاية الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة الى البحث عن مصادر تمويل بديلة، تنحصر تقريباً في الاقتراض العام او الاصدار النقدي الجديد لتمويل العجز المالي المتحقق، وفي العادة تقوم الدولة بإصدار سندات الدين العام مقابل الأموال المطلوبة ويطلق على مجموع ما تصدره الدولة من سندات، دين حكومي خلال الزمن مطروحاً منه ما تم تسديده بالدين العام والذي يشكل جميع الالتزامات المالية على البلد أقساط وفوائد.

وعلى وجه الخصوص تلجأ الحكومة العراقية الى الاقتراض بسبب العجز الذي يحصل بالموازنة العامة، والذي يشير الى زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، ومن اجل تمويل تلك النفقات تقوم الحكومة بالاقتراض عن طريق بيع السندات الحكومية للأفراد او للبنك المركزي او عن طريق الاستدانة من الجهات الخارجية كالبنك الدولي او صندوق النقد الدولي او دول أخرى، لأنه يوفر للحكومة إيرادات تساعدها على الوفاء بالتزاماتها امام مواطنيها (المشهداني، جمعة، إبراهيم،2021: 369)

ويعرف الدين العام على انه أموال مقترضة من مصادر داخلية او خارجية تستخدمها الحكومة لتمويل الانفاق العام من خلال اصدار سندات حكومية او أوراق مالية أخرى ، مقابل التزامها بإعادة هذه الأموال مع الفائدة المستحقة عليها في تاريخ محدد مستقبلاً. (الجبر، 2021: 14-15)

ب- انواع الدين العام:

- **الدين العام الداخلي:** ينشأ هذا النوع من الديون عندما تقترض الدولة من الافراد الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة، بغض النظر عن جنسياتهم، وهو يشكل اجمالي الديون المستحقة على الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني. (ناجي، عبد، 2023: 36)
- **الدين العام الخارجي:** وفقاً لتعريف بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية، يعرف الدين العام الخارجي بانه مبلغ من المال تقترضه الدولة من الافراد والشركات والمؤسسات الخارجية في تاريخ وشروط محددة، والدين الخارجي الإجمالي يعادل الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي الى تسديد مقيمي بلدً ما بذمتهم الى غير المقيمين به. (حسين، عبيد، 2023: 154)

ج- أسباب الدين العام: تختلف الأسباب الداعية الى استخدام الدين العام من دولة الى أخرى حيث هناك عدة من الاسباب منها: (الجبر، 2021: 16-17)

- من الناحية الاقتصادية، يعد الدين العام أداة مالية مهمة تستخدم للتأثير على المتغيرات الاقتصادية بهدف تحقيق اهداف اقتصادية محددة مثل الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتبرز أهمية الدين كأداة مالية في الدول النامية بشكل خاص اذ يعد من الأدوات المالية الفعالة في عملية تعبئة المدخرات الوطنية والإسراع في التكوين الرأسمالي والتنمية الاقتصادية.
- من الناحية المالية تلجأ الحكومات الى سياسة الدين عند عجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة.
- للدين العام مبررات سياسية واجتماعية كثيرة فهو يستخدم لتخفيف العبء الضريبي على المكلفين في الجيل الحالي واشراك الأجيال القادمة في تكاليف الانفاق العام مقابل ما ينالهم من نفع وفوائد.
- فشل أنماط التنمية المتبعة في البلدان النامية فبدلاً من بناء مؤسسات صناعية ناجحة تولد سلع للتصدير وتولد الفوائض اللازمة لخدمة وتسديد الدين العام مولت بعض الحكومات نفقات استهلاكية او شركات حكومية خاسرة ارهقت كاهل الموازنة وزادت معدلات المديونية الخارجية.

2- الصدمات النفطية و أثرها على بعض متغيرات الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2021)

2-1- تحليل الصدمات النفطية التي وقعت خلال المدة (2004-2021)

2-1-1 تحليل الصدمات الإيجابية: يمكن توضيح طبيعة الصدمات من خلال الاطلاع على الشكل (1) حيث نجد أسعار النفط اخذت بالارتفاع من عام 2004 حتى2008 ، وتميزت هذه المدة بالارتفاع المتواصل لأسعار النفط وكان لهذا الامر عدة من الاسباب منها سياسية واقتصادية ومنها مناخية، واستكمالاً لما بيناه انفاً من الأسباب الاقتصادية هو نتيجة التحسن الذي حصل في أداء الاقتصاد العالمي الذي أدى الى زيادة الطلب العالمي على النفط خاصةً من الصين والولايات المتحدة حيث بلغ اجمالي الطلب العالمي على النفط سنة 2004 بحدود 82.3 مليون ب/ي مقارنة بعام 2003 كان الطلب 79.6 مليون ب/ي بالإضافة الى اتساع المضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط واستغلال حالة عدم الاستقرار في بعض مناطق انتاجالنفط التي عملت على رفع الأسعار، ومن الأسباب السياسية عدم الاستقرار السياسي في العراق والاضطرابات السياسية في نيجيريا التي تعتبر من اكبر مصدري النفط في افريقيا ومن الأسباب المناخية هو التخوف من قدوم الشتاء القارص والتخوف من إعصار ايفان الذي كان قريباً من خليج المكسيك، وبذلك ارتفعت الأسعار من 36.5 دولار عام 2004 الى 94.45 دولار للبرميل الواحد في العام 2008.

ويرى الباحث ومن خلال بيانات الجدول (1) بانه هنالك ارتفاع حاد بأسعار النفط في بعض السنوات خلال المدة 2004-2021 وهذه الارتفاعات يمكن تصنيفها بانها صدمات نفطية إيجابية وهي كالاتي:

الصدمة الإيجابية الأولى 2007-2008: خلال المدة ما بين 2004-2008 كان أكبر ارتفاع في الاسعار هو الذي حصل ما بين عام2007 و2008 اذ ارتفعت الأسعار من 69.8 دولار/برميل الى 94.45 دولار/برميل أي زيادة بنسبة 35% وفرق بالأسعار يقدر بـ 25 دولار/برميل للأسباب التي تم ذكرها انفاً.

الصدمة الإيجابية الثانية 2010-2011: في العام 2011 شهدت الأسعار ايضاً ارتفاع غير مسبوق اذ تخطت عتبة 100 دولار/برميل، لتصل الى 107.5 دولار/برميل بالمقارنة مع 77.45 دولار/برميل عام 2010 أي بزيادة 30.1 دولار وبنسبة تقدر بـ 39 %.

الصدمة الإيجابية الثالثة 2020-2021: في العام 2021 ارتفعت الأسعار بأعلى وتيرة مسجلة منذ عام 2015 ويعزى ذلك الى قوة اساسيات سوق النفط الفورية وأسواق العقود الآجلة اذ ارتفعت الأسعار الى 69.89 دولار/برميل بعدما كانت 41.8 دولار/برميل عام 2020 أي زيادة بنسبة 67 % وفرق بالأسعار قدر بـ 28 دولار/برميل، وكان لتزايد عمليات شراء

مصافي تكرير النفط في اسيا والمحيط الهادي وأوروبا وتقلص المخزونات النفطية وخصوصاً مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الامريكية وتعافي الطلب وتخفيف القيود وإجراءات الاغلاق على حركة النقل كان لها دوراً في ارتفاع الأسعار خلال العام 2021 (اوابك, تقرير الأمين العام السنوي, 2021: 52)

جدول (1)

السعر الفوري لسلة خامات أوبك3 للمدة (2004-2021) (دولار/ برميل)

السنة	أسعار سلة أوبك
2004	36.50
2005	50.64
2006	61.80
2007	69.80
2008	94.45
2009	61.60
2010	77.45
2011	107.46
2012	109.45
2013	105.87
2014	96.29
2015	49.49
2016	43.70
2017	52.43
2018	69.78
2019	64.00
2020	41.80
2021	69.89

المصدر: 1-وكالة الطاقة الدولية/متاح على الموقع الالكتروني U.S. Energy Information Administration (EIA)

www.eia.gov

2-اوابك, تقرير الامين العام السنوي ، للمدة من 2004-2021 ، متاحة على الموقع الالكتروني:

http://oapecorg.org

2-1-2 تحليل الصدمات السلبية: اما الصدمات السلبية فقد حصلت في بعض السنوات وكالاتي:

الصدمة السلبية الاولى 2008-2009 : هي صدمة انخفاض أسعار النفط حيث انخفضت الاسعار من 94.45 دولار/برميل عام 2008 الى 61 دولار/برميل عام 2009 أي انخفاض بنسبة 35 % تقريباً وفرق بالأسعار قدره 33.4 دولار/برميل، والسبب في ذلك يعود الى الاحداث التي حصلت في الاقتصادات العالمية التي تؤثر في سوق النفط لأنها تخضع للكثير من الترابطات في تعاملات البورصة والأسواق المالية العالمية ومن اهم أسبابها هو تفاقم الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري4) التي حدثت في منتصف عام 2007

* سلة اوبك: تضم مجموعة من نفط الدول المنضوية تحت منظمة الأوبك واهمها (خام صحاري الجزائري، ميناس الاندونيسي، خام السدر الليبي، خام بوني النيجيري، البحري القطري، العربي الخفيف السعودي، مربان الاماراتي، الفنزويلي الخفيف، الإيراني الخفيف، البصرة العراقي، خام التصدير الكويتي، جيرا سول الأنغولي.

4 ازمة الرهن العقاري: هي ازمة مالية خطيرة ظهرت على السطح فجأة عام 2007 والتي فجرها في البداية تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطر، وبدأت الازمة تكبر لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية لتشكل تهديداً للاقتصاد المالي العالمي.

وما رافقها من انهيارات في البنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة الامريكية، والاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط والمضاربات والكوارث الطبيعية مثل الأعاصير، كُلها عوامل ساهمت في حدوث هذه الصدمة بالإضافة الى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وخاصةً في الدول الناشئة الذي ادى الى انخفاض الطلب على النفط. (الكبيسي، اللامي،2018: 267)

الصدمة السلبية الثانية 2014-2015 : في أواخر عام 2014 و أوائل عام 2015 بدأت أسعار النفط في الانخفاض حيث انخفضت من 96.29 دولار/برميل عام 2014 الى 49.49 دولار/برميل عام 2015 أي انخفاض بنسبة 48.6% وفرق بالأسعار قدره 46.8 دولار /برميل، ويمكن ان تُعزى أسباب هذه الصدمة النفطية الى عدة عوامل منها جيوسياسية التي تمثلت بالأزمة الروسية الأوكرانية والعقوبات الامريكية ضد ايران، فضلاً عن سيطرة تنظيم داعش على أجزاء من العراق وسوريا وقيامه باستخراج النفط وبيعه في السوق السوداء وهو من اهم مصادر التمويل لدى التنظيم والامر نفسة بالنسبة للجماعات التي تسيطر على الحقول النفطية في ليبيا.(السعدي،2022: 950) ومن الاسباب الاخرى لصدمة 2014 اضافة الى الأسباب المذكورة أعلاه زيادة انتاج النفط الصخري الذي أضاف نحو 4.2 مليون برميل يومياً الى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث وفرة في المعروض العالمي، وكذلك الزيادة في الصادرات الإيرانية بعد رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية بعد التوصل الى الاتفاق النووي بينهما تزامناً مع تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الناشئة كالصين.

الصدمة السلبية الثالثة 2020 : منذ بداية عام 2020 وبسبب تأثير وباء كوفيد 19 الذي تسبب في معاناة البشرية واضطراب اقتصادي كبير ادى الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بشكل كبير، حيث تحول معدل نمو الاقتصاد العالمي البالغ 2.8% عام 2019 الى انكماش بنسبة 3.3% عام 2020، الامر الذي احدث خللاً وعجزاً في الدخل العالمي يقدر بـ 2 ترليون دولار، وكانت اكثر الدول تضرراً آنذاك هي الدول المصدرة للنفط وهو ما انعكس على معدلات نمو الطلب العالمي وتأثر الأسواق المالية وقطاع السفر والسياحة والتجارة وجميع جوانب الحياة وتحول نمو الطلب العالمي على النفط الى حالة من التشاؤم، مما اسفر ذلك عن انخفاض حاد في اسعار النفط(التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021: 23) ، فضلاً عن الخلاف بين روسيا والسعودية فبعد الاجتماع بين أوبك والدول المنتجة للنفط من خارج اوبك في 6 مارس 2020 انخرطت روسيا والمملكة العربية السعودية في حرب أسعار على المدى القصير وهكذا هبطت أسعار النفط من 64دولار عام 2019 الى 41.8 دولار عام 2020 أي انخفاض بحدود 22.2 دولار/برميل ما يعادل تراجع نسبته 35 % تقريباً . وكما مبين في الشكل ادناه.

ينظر في ذلك الى: (الكبيسي , 2018: 267)

شكل (1)

الصدمات النفطية خلال المدة 2004-2021

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على الجدول (1)

2-2- تحليل أثر الصدمات النفطية على بعض متغيرات الاقتصاد العراقي

تعد صدمات أسعار النفط وخصوصاً الصدمات السلبية واثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال مدة الدراسة التي شهدت ثلاث صدمات سلبية رافقتها اضطرابات وازمات عالمية ومحلية من المواضيع ذات الأهمية البالغة وكانت محط اهتمام الكتاب والباحثين، وفي هذا المطلب سيتم التطرق الى أثر هذه الصدمات على بعض المتغيرات الحقيقية التي نراها مهمة كالنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والدين العام، بعد ان تم استعراض أهم هذه الصدمات في المطلب السابق ومعرفة اسبابها، والعراق كأي بلد منتج ومصدر للنفط الخام ومعتمد بشكل اساسي على العوائد النفطية يتأثر بصورة مباشرة او غير مباشرة بصدمات اسعار النفط التي لها دور كبير على مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، لذا سنحاول استعراض أثر هذه الصدمات على هذه المتغيرات وكالاتي:

2-2-1- : اثر الصدمات النفطية على النمو الاقتصادي: في كثير من الاحيان عندما تنخفض اسعار النفط تتوجه السلطات المالية والنقدية في بعض الدول المصدرة للنفط باتخاذ سياسات اقتصادية انكماشية نتيجةً لانخفاض الايرادات، ويمكن ان يؤدي هذا الاجراء الى الحد من خيارات السياسة الاقتصادية طويلة الأجل والتسبب في اضرار جسيمة في اقتصادات هذه الدول وبالتالي حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي، ففي جميع البلدان المصدرة عند انخفاض اسعار النفط ينخفض الدخل الحقيقي وكذلك تنخفض الارباح من انتاج النفط، وأثر تراجع سعر النفط على الناتج المحلي الاجمالي للدول المصدرة يتوقف الى حدٍ كبير على درجة اعتماد هذه البلدان على الصادرات النفطية وعلى نسبة الايرادات التي تحصل عليها.(البكري، سلمان،2019، 336)

وبما ان الناتج المحلي الاجمالي واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية الاساسية المعبرة عن مستوى النمو الاقتصادي، فنلاحظ في العراق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي شهد تذبذباً بعد العام 2003 نتيجةً لتراكمات المرحلة التي سبقتها وما تعرضت لها البلاد من حروب وعقوبات اقتصادية واحتلال امريكي، وهذا التذبذب الحاصل في معدل نمو الناتج المحلي

الاجمالي محكوم عليه بالتقلبات الحاصلة في العوائد النفطية التي تعتمد على الكثير من المتغيرات الخارجية، لان هناك علاقة قوية بين اسعار النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالاطلاع على بيانات الجدول (2) نجد المدة من 2004-2008 شهدت زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لزيادة العوائد النفطية المتحققة، فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بنحو 46.3 % عام 2008 بعد ان كان 36.8 % عام 2005 وكانت نسبة مساهمة القطاع النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي 55.5 % عام 2008، فيما شهد عام 2009 معدل نمو سالب للناتج المحلي الإجمالي بلغ (16.7-) % اذ انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي من 133,981 مليون دولار عام 2008 الى 111,660 مليون دولار عام 2009 والسبب في ذلك يعود لتأثيرات الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على أسعار النفط الخام حيث انخفضت من 94.45 دولار/برميل الى 61.60 دولار/برميل عام 2009، وبالتالي انخفاض مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 55.5% الى 42.9 %، اما المدة من 2010-2012 فقد حصلت معدلات نمو ايجابية للناتج المحلي الإجمالي نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام من 61.60 دولار/برميل عام 2009 الى 109.45 دولار/برميل عام 2012 وبالتالي زيادة مساهمة القطاع النفطي في تكوين GDP من 42.9 % عام 2009 الى 50 % عام 2012، كذلك في العام 2013 كان معدل نمو الناتج المحلي بنسبة ايجابية لكن بمستوى اقل من السنة التي سبقتها، وفي العامين 2014 و2015 كان هنالك معدل نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي بلغ (2.6- %) و (27.9-) على التوالي بسبب انخفاضايرادات النفط الخام نتيجةً لانخفاض الأسعار من 46.2 %عام 2013 الى 44 % عام GDPوبمعدل (48.6-) مما أدى الى انخفاض مساهمة القطاع النفطي في تكوين 2014 ثم الى 33.7 % عام 2015 وامتدت آثار الصدمة الى عام 2016 حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1.2 %) اما بالنسبة للأعوام من 2017-2018 كان هناك تحسن في معدل نمو GDP وبنسبة تراوحت ما بين 12.4 % و21.5 % على التوالي نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة مساهمة القطاع النفطي في تكوين GDP بنسبة تصل الى 44.9 %، لكن بعد هذه المدة تحول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى سالب في عام 2020 فقد انخفض الى (27.9-) أثر الصدمة المزدوجة السالبة التي انخفضت فيها أسعار النفط الى 41.80 دولار/برميل والتي ترتب عليها انخفاض في العوائد النفطية، وشهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاض اخر في العام 2020 ، نتيجةً لانخفاض أسعار النفط الى 41.80 دولار/برميل وعلى اثره انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الى 27.8%، اما عام 2021 فقد شهد نوعاً من التحسن تبعاً للتحسن الذي حصل في أسعار النفط والذي ترتب عليه زيادة في نسبة مساهم القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 45.7%.

اذن هنالك علاقة قوية بين أسعار النفط وتكوين الناتج المحلي الإجمالي يمكن وصفها بعلاقة طردية عندما ترتفع الأسعار يزداد الناتج المحلي الإجمالي وبالعكس في حالة الانخفاض، وكما مبين في الجدول ادناه.

جدول(2)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو* GDP %	أسعار النفط الخام	معدل نمو أسعار النفط الخام %	القطاع النفطي	نسبة مساهمة القطاع النفطي في GDP %
2004	36,463	-	36.50	-	21,102	57.9
2005	49,887	36.8	50.64	38.7	28,752	57.6
2006	68,719	37.7	61.80	22.0	37,996	55.3
2007	91,582	33.3	69.80	12.9	48,495	53.0
2008	133,981	46.3	94.45	35.3	74,374	55.5
2009	111,660	(16.7)	61.60	(35.4)	47,862	42.9
2010	138,517	24.1	77.45	27.0	62,312	45.0
2011	185,750	34.1	107.46	38.7	99,145	53.4
2012	218,032	17.4	109.45	1.9	109,113	50.0
2013	234,638	7.6	105.87	(3.3)	108,444	46.2
2014	228,491	(2.6)	96.29	(9.0)	100,650	44.0
2015	164,705	(27.9)	49.49	(48.6)	55,492	33.7
2016	166,602	1.2	43.70	(11.7)	57,358	34.4
2017	187,218	12.4	52.43	20.0	75,224	40.2
2018	227,512	21.5	69.78	33.1	102,044	44.9
2019	233,636	2.7	64.00	(8.3)	97,150	41.6
2020	168,534	(27.9)	41.80	(35.2)	46,827	27.8
2021	207,889	23.4	69.89	68.4	94,947	45.7
المجموع	**2,853,816**				**1,267,285**	

المصدر: 1-البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، للمدة من 2004-2021، والمتاحة على الرابط

الالكتروني https://cbi.iq/news/view/492

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، للمدة من 2004-2021.

* معدل النمو تم احتسابه وفق الصيغة الاتية: 100* X1 /(X2-X1)

2-2-2 : اثر الصدمات النفطية على معدلات البطالة : صدمات اسعار النفط الخام لها تداعيات مختلفة على سوق العمل والبطالة والاجور تبعاً مرونتها اذ يكون الاثر كبيراً على معدلات البطالة في الدول التي تعاني من انخفاض مرونة الاجور (جمود الاجور[5]) حيث ينخفض العرض الكلي بسبب الصدمات السلبية مما

[5] جمود الاجور: يقصد بجمود الأجور التغير البطيء في الأجور النقدية عبر الزمن وعدم مرونتها للتقلبات الاقتصادية، ويفسر جمود الأجور بطبيعة العقود الصريحة ودور النقابات في منع أي انخفاض في الأجور، وكذلك مبدأ أجور الكفاءة الذي يجعل ارباب العمل يحتفظون بأجور مرتفعة للعمال ذوي المهارات والكفاءات الخاصة. **للمزيد من التفاصيلينظر في ذلك الى:** - (الافندي،محمد احمد،(2014)، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**،الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الثانية ,ص 419).

يخفض من الطلب على العمل وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة، ومن خلال الجدول(3) نلاحظ ان معدل البطالة في العراق عام 2004 كان بحدود 26.8 % وهو اعلى معدل خلال مدة الدراسة نتيجة لما خلفته العقوبات الاقتصادية الخانقة على الاقتصاد العراقي خلال فترة النظام السابق والتي فُرضت عليه من قبل الولايات المتحدة بعد اجتياح العراق للكويت وشن عملية عسكرية عليه ادت الى تدمير كل البنى التحتية، تلتها بعد ذلك حرب الخليج الثالثة التي تغيّر فيها النظام السياسي وما رافقها من دمار واضرار في جميع القطاعات الاقتصادية، لكن بعد هذه المدة اتبعت الحكومة سياسة الانفتاح والتشغيل من خلال زيادة مساهمة القطاع العام لامتصاص معدلات البطالة المرتفعة، ونتيجة لارتفاع الايرادات الحكومية بسبب زيادة عائدات النفط انعكس ذلك على مستوى المعيشة الأمر الذي ساعد الحكومة على تنفيذ جزء بسيط من خطط التنمية الاقتصادية، وعلى اثر ذلك انخفضت معدلات البطالة الى 18% في العام 2005 ثم الى 17.5% عام 2006 (وزارة التخطيط ,تقويم احصاءات النوع الاجتماعي في العراق, 2009: 38) ومن ثم الى 11.7% عام 2007. ومع ذلك في السنوات التي حصلت فيها صدمات نفطية سلبية ارتفعت فيها معدلات البطالة ففي العام 2008 ارتفع معدل البطالة الى 15.3% وبمعدل نمو موجب 30.8 % وفي العام 2009 وصل معدل البطالة الى 14 % ثم انخفض في العام 2010 الى 12% وفي العام 2011 بلغ 8.2 %، وهو ادنى مستوى لها بسبب توظيف العديد من العاطلين عن العمل في المؤسسات الحكومية،ولكن بعد 2014 وبسبب الصدمة المزدوجة المتمثلة في انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية وتدهور الوضع الامني في عدد من المحافظات العراقية دفع الحكومة العراقية الى اعلان حالة التقشف وتوقف بعض النفقات الاستثمارية والمشاريع التنموية وزيادة الانفاق العسكري فارتفع معدل البطالة الى 10.6 % عام 2014، واخذ بالارتفاع حتى وصل الى 13.8% عام 2017 وبمعدل نمو 27.8 % ويفسر ذلك هو تدهور اسعار النفط العالمية وتأثيرها على الموازنات العامة بالإضافة الى تدهور الوضع الامني، ثم انخفض بعد ذلك في العام 2018 الى 12.9% وفي العام 2019 انخفض الى 12.8 %نتيجة لتعافي اسعار النفط واستجابة الحكومة للمظاهرات الشعبية من خلال زيادة التوظيف في القطاع العام مع زيادة فاتورة اجور القطاع العام بنسبة 13% عام 2019 وحدة (UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME IN IRAQ,2020:8)، اما خلال صدمة 2020 حصلارتفاع في معدل البطالة اذ بلغ 13.7 وبمعدل نمو7%، اما في العام 2021 وحسب بيانات وزارة التخطيط العراقية بلغت 16.5%.

جدول (3)

أسعار النفط الخام ومعدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	أسعار النفط الخام دولار/برميل	معدل البطالة	معدل النمو اونسبة التغير في معدلات البطالة %
2004	36.50	26.8	/
2005	50.64	18.0	(32.8)
2006	61.80	17.5	(2.8)
2007	69.80	11.7	(33.1)
2008	94.45	15.3	30.8
2009	61.60	14.0	(8.5)
2010	77.45	12.0	(14.3)
2011	107.46	8.2	(31.7)
2012	109.45	11.9	45.1
2013	105.87	9.3	(21.8)
2014	96.29	10.6	14.0
2015	49.49	10.7	0.9
2016	43.70	10.8	0.9
2017	52.43	13.8	27.8
2018	69.78	12.9	(6.5)
2019	64.00	12.8	(0.8)
2020	41.80	13.7	7.0
2021	69.89	16.5	20.4

المصدر: 1- وزارةالتخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، دائرة التنمية البشرية، للمدة من 2004-2006، ص 39، وللمدة من 2009 -2019، ص 38.

2- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2022-2023، ص 81

2-2-3 : اثر الصدمات النفطية على معدلات التضخم:

وتشير بعض الدراسات الى ان ارتفاع اسعار النفط تؤدي بدورها الى ارتفاع الايرادات النفطية التي تؤدي الى ارتفاع في معدلات التضخم ومن ثم ارتفاع اسعار السلع والخدمات مما يؤثر سلباً على افراد المجتمع وخصوصاً من ذوي الدخل المحدود، والعلاقة بين العوائد النفطية والتضخم هي علاقة طردية في حال ثبات باقي العوامل الاخرى وكما يتضح لنا ذلك من خلال الشكل (2)،لكن هذه العلاقة تعتمد على السياسات المالية والنقدية للحكومة فعندما تطبق الحكومة سياسة نقدية توسعية سيزداد الانفاق الحكومي اعتماداً على زيادة اسعار النفط او زيادة العوائد النفطية وبالتالي تزداد القدرة الشرائية لدى المواطنين ويزداد معه مستوى الطلب الكلي، بالمقابل عندما لا يكون هنالك جهاز انتاجي مرن وخاصة في الأجل القصير فان ذلك سيؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار وفي النهاية يزداد معدل التضخم في البلاد، أي هنالك علاقة طردية بين العوائد النفطية ومعدلات التضخم (جميل،محمد،2022:

308) ونلاحظ من الجدول(4) ارتفاع معدلات التضخم من 27 % عام 2004 الى 37 % عام 2005 اذ شهدت هذه المدة صدور قانون البنك المركزي رقم 54 لسنة 2004 الذي اعطى الاستقلالية التامة للبنك المركزي وصلاحية تبديل العملة المحلية، وايضا ظهر ما يسمى بمزاد العملة اليومي الذي يقيمه البنك المركزي، فضلاً عن الغاء الرقابة على التحويل الخارجي واتباع سياسة تحرير الاسعار تنفيذاً لاتفاقية نادي باريس، رافقه تحول كبير في هيكل الطلب بعد فتح الاستيراد ودخول السلع الصناعية المتنوعة (حسون،2014: 63) ومن ثم ارتفع معدل التضخم الى 53.2 % عام 2006 وهي المدة التي شهدت زيادة في الايرادات النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط عالمياً وكذلك بسبب فتح الحدود امام استيراد البضائع والغاء الرسوم الكمركية والضرائب، وبهدف الحد من التضخم تم تطبيق عدد من سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق كرفع الدعم عن بعض السلع ومنها الوقود وجميع المشتقات النفطية، وجاء هذا وفقاً للاتفاق الذي تم مع صندوق النقد الدولي، مما أثر على معدل التضخم ودفعه نحو الانخفاض، ففي العام 2007 انخفض الى 30.8% (علي باش،الظوالم,2018: 295) ومن ثم الى 2.7% عام 2008 وهي نسبة منخفضة وتعتبر طفره نوعية لكون انخفض معدل التضخم من 30.8% عام 2007 الى 2.7 % عام 2008 والانخفاض الحاصل في التضخم يعود بالدرجة الاساس حقيقةً الى نجاح السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار الى جانب التحسن والاستقرار في الوضع الامني لعموم البلاد (البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي،2008: 40)، ثم بعد ذلك انخفض الى 2.8- عام 2009، لكن في العام 2010 ارتفع معدل التضخم الى 2.4 % ثم ارتفع مرة اخرى الى 5.6 % عام 2011 واستمر في ارتفاعه حتى وصل الى 6.1% عام 2012 والسبب في ذلك يرجع الى ارتفاع اسعار النفط عالمياً اذ بلغ سعر النفط 109.5 دولار/برميل عام 2012 ، وبعد هذا العام بدأت معدلات التضخم بالانخفاض اذ بلغت 1.9% عام 2013 ثم الى 2.2 % عام 2014 والى 1.4 % عام 2015، وفي العام 2016 انخفض الى 0.5% وفي العام 2017 اصبحت 0.2% بسبب زيادة المعروض النفطي وانخفاض الطلب العالمي على النفط وارتفاع اسعار الدولار، من ناحية اخرى كان هناك نجاح للسياسة النقدية التي هي احدى مهام البنك المركزي العراقي التي تشتمل على مجموعة من الاجراءات والمبادرات تتخذها لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة بما في ذلك احتواء التضخم وتوفير استقرار عالي في سوق الصرف(شويطي، حميد،2021: 186) فضلاً عن اهداف اخرى للسياسة الاقتصادية عن طريق مزاد العملة الاجنبية[6]حيث بلغت مشتريات البنك المركزي العراقي في العام 2013 حوالي 62,000 مليون دولار ثم انخفضت الى 47,515 مليون دولار عام 2014 بسبب انخفاض اسعار النفط واستمر الانخفاض في مشتريات البنك المركزي بشكل تدريجي خلال الاعوام 2015 و 2016 اذ بلغت 32,450 مليون دولار و 25,653 مليون دولار على التوالي وفي العام 2017 بلغت 40,355 مليون دولار (البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي للسنوات2014-2016-2017، ص68,96,120) بالإضافة الى توافر المشتقات النفطية الى حدٍ كبير وعدم وجود رسوم كمركية على السلع المستوردة وكذلك السياسة التقشفية التي انتهجتها الحكومة، اذ ان الجزء الاكبر من الانفاق العام كان يذهب لمحاربة العصابات الارهابية.

[6] مزادات العملة الاجنبية: استخدم البنك المركزي أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية (الدولار) بهدف السيطرة على عرض النقود والسيولة العامة والتي تصب في الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بدأ تطبيق المزاد بتاريخ 2003/10/4 اذ أصبح البنك المركزي بمثابة سوق مركزية للعملة الأجنبية

ينظر في ذلك الى : (فاضل كريعة الشيباني،(2021)، **الإجراءات المستحدثة للبنك المركزي العراقي بعد عام 2003** ، ص 42)

فضلاً عن انخفاض اسعار النفط عالمياً وهذا ادى الى تراجع الايرادات من العملة الاجنبية التي يمكن الحصول عليها عن طريق بيع النفط بأسواق النفط العالمية (البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي السنوي 2020: 73) حيث ان ارتفاع اسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي قد يسبب ارتفاع التضخم على الرغم من انخفاض اسعار السلع الغذائية حيث ان انخفاض اسعار النفط يؤدي الى انخفاض الكمية المعروضة من النقد الاجنبي وذلك لانخفاض ايرادات البنك المركزي من النقد الاجنبي بعد انخفاض الايرادات العامة من العملات الاجنبية مما يؤدي الى زيادة الطلب على الدولار في السوق الموازية وهذا يشكل ضغطاً على القوة الشرائية وزيادة المستوى العام للأسعار(شويطي،حميد،2021: 184-185) وفي العام 2021 ارتفع معدل التضخم الى 6 % نتيجة لارتفاع اسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي من 1304 دينار/دولار عام 2020 الى 1450 دينار/دولار عام 2021 ومن جانب اخر اقرار الموازنة العامة للدولة وما صاحبها من ارتفاع في الانفاق العام (البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي السنوي 2021: 28)

جدول (4)

اسعار النفط الخام ومعدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	أسعار النفط الخام دولار/برميل	معدلات التضخم %
2004	36.50	27.0
2005	50.64	37.0
2006	61.80	53.2
2007	69.80	30.8
2008	94.45	2.7
2009	61.60	(2.8)
2010	77.45	2.4
2011	107.46	5.6
2012	109.45	6.1
2013	105.87	1.9
2014	96.29	2.2
2015	49.49	1.4
2016	43.70	0.5
2017	52.43	0.2
2018	69.78	0.4
2019	64.00	(0.2)
2020	41.80	0.6
2021	69.89	6.0
كمتوسط خلال مدة الدراسة		9.7

المصدر: 1-البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية 2006 ، للمدة من 2004-2005 ص56

2-البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية 2009 ، للمدة من 2006-2009 ص65

3-البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية 2013 ، للمدة من 2010-2013 ص89

4-البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية 2017 ، للمدة من 2014-2017، ص89

5-البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية 2021 ، للمدة من 2018-2021، ص89

ويمكن ملاحظة العلاقة بين اسعار النفط ومعدلات التضخم من خلال الشكل (2)

شكل(2)

العلاقة بين أسعار النفط ومعدلات التضخم في العراق للمدة 2004-2021

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

2-2-4 : اثر الصدمات النفطية على الدين العام: تشير بعض الدراسات الى ان العلاقة بين اسعار النفط والمديونية هي علاقة غير مباشرة حيث ان الانخفاض او الارتفاع في اسعار النفط لا يؤثر بصفة مباشرة على المديونية بقدر ما له تأثير كبير على السياسات التنموية المتبعة من طرف الدول المصدرة للنفط التي تنتهج سياسات تنموية طموحة تحتاج الى كثافة رأس مال عالية بالاعتماد على مصدر واحد ووحيد الا وهو النفط وقد يكون هذا غير كافي مما يدفع باللجوء الى المديونية، وفي العراق منذ عام 2003 اتسم الدين العام (الداخلي والخارجي) بنوع من الاستقرار لاسيما مع تطور وضع الموازنة العامة للدولة وتحقيقها لفوائض مالية قللت من الحاجة الى الدين الداخلي لكن بعد الازمة المالية لعام 2008 وبلوغ تداعياتها في العام 2009 ارتفع حجم الدين الداخلي الى 7,208.59 مليون دولار بعد ان كان بحدود 3,801.68 مليون دولار عام 2008، ثم ارتفع الى 7,846.84 مليون دولار عام 2010 ثم انخفض خلال السنوات 2011، 2012،2013 نتيجة الوفرة المالية المتحققة في عامي 2012-2013 نتيجةً لارتفاع اسعار النفط وتجاوزها حاجز 100 دولار للبرميل الواحد وزيادة الانتاج من 2.4 مليون برميل الى 3.1 مليون برميل يومياً،(حسين، مركز البيان للدراسات والتخطيط،2021 ، ص 16). لكن بعد صدمة 2014 وظهور الحاجة لزيادة الانفاق العسكري والانساني مع انخفاض اسعار النفط وانخفاض الايرادات وتحقق عجزاً بالموازنة العامة، دفع بالحكومة البحث عن وسائل تمويل بديلة وسريعة، وبما ان الدين من المصادر الخارجية محدود ويتطلب اتفاقيات وعقود مسبقة، فقد لجئتالدولة الى الاقتراض من المصادر الداخلية ، لذلك ارتفع حجم الدين الداخليمن 3,649.70 مليون دولار عام 2013 الى 8,164.68 مليون دولار عام 2014، ثم الى 27,193.57 مليون دولار عام 2015 ولى 40,069.59 مليون دولار عام 2016 والى 40,269.25 مليون دولار عام 2017،

ا (بيانات وزارة المالية العراقية، تقارير الدين العام http://www.mof.gov.iq/pages/ar/DeptReport.aspx) وفي العام 2018 تراجع الى 35,383.18 ثم الى 32,429.40 مليون دولار عام 2019 ، لكن خلال ازمة 2020 عاد وارتفع حجم الدين الى 49,268.83 مليون دولار ثم الى 48,215.44 مليون دولار عام 2021 وكما مبين في الجدول ادناه.

جدول(5)

الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	سعر النفط	الدين الداخلي/دينار	الدين الداخلي/دولار
2004	36.50	6,061,688	4,151.84
2005	50.64	6,593,960	4,473.51
2006	61.80	5,645,390	4,058.51
2007	69.80	5,193,705	4,267.63
2008	94.45	4,455,569	3,801.68
2009	61.60	8,434,049	7,208.59
2010	77.45	9,180,806	7,846.84
2011	107.46	7,446,859	6,364.84
2012	109.45	6,547,519	5,615.37
2013	105.87	4,255,549	3,649.70
2014	96.29	9,520,019	8,164.68
2015	49.49	32,142,805	27,193.57
2016	43.70	47,362,251	40,069.59
2017	52.43	47,678,796	40,269.25
2018	69.78	41,822,918	35,383.18
2019	64.00	38,331,548	32,429.40
2020	41.80	64,246,559	49,268.83
2021	69.89	69,912,394	48,215.44

المصدر: بيانات البنك المركزي العراقي ، بغداد، القطاع المالي ، النشرات السنوية من 2004 الى 2021 والمتاحة على الرابط الالكتروني: https://cbiraq.org/DataValues.aspx

*تم اعتماد سعر الصرف الرسمي لتحويل العملة من الدينار العراقي الى الدولار.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول عندما ترتفع الاسعار وحصول صدمة ايجابية كل المتغيرات الاقتصادية ترتفع وتتحسن اما في حالة العكس عندما تنخفض الاسعار او في حالة الصدمات السلبية كل المتغيرات تتأثر وبشكل كبير، نتيجة لاعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كمصدر رئيسي ووحيد للدخل وهذا ما لاحظناه في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي او في اجمالي الصادرات او الايرادات لكن لو كان العراق لديه تنوع اقتصادي في مصادر دخله قد لا يتأثر كثيراً كما يحصل الان.

الاستنتاجات

1- هنالك علاقة قوية بين أسعار النفط وتكوين الناتج المحلي الإجمالي يمكن وصفها بعلاقة طردية فعندما ترتفع الأسعار يزداد الناتج المحلي الإجمالي وبالعكس في حالة الانخفاض

2- وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدل التضخم ففي حال ارتفاع الأسعار تنخفض معدلات التضخم وبالعكس، أي ان ارتفاع اسعار النفط تؤدي بدورها الى ارتفاع الايرادات النفطية التي تؤدي الى ارتفاع في

معدلات التضخم ومن ثم ارتفاع اسعار السلع والخدمات مما يؤثر سلباً على افراد المجتمع وخصوصاً من ذوي الدخل المحدود، والعلاقة بين العوائد النفطية والتضخم هي علاقة طردية في حال ثبات باقي العوامل الاخرى

3- العلاقة بين اسعار النفط والمديونية هي علاقة غير مباشرة حيث ان الانخفاض او الارتفاع في اسعار النفط لا يؤثر بصفة مباشرة على المديونية بقدر ما له تأثير كبير على السياسات التنموية المتبعة من طرف الدول المصدرة التي تنتهج سياسات تنموية طموحة تحتاج الى كثافة رأس مال عالية بالاعتماد على مصدر واحد ووحيد الا وهو النفط وقد يكون هذا غير كافي مما يدفع باللجوء الى المديونية

4- صدمات اسعار النفط الخام لها تداعيات مختلفة على سوق العمل والبطالة والاجور تبعاً مرونتها اذ يكون الاثر كبيراً على معدلات البطالة في الدول التي تعاني من انخفاض مرونة الاجور، وبالتالي وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط والبطالة ففي حال حصول صدمة إيجابية متمثلة بارتفاع أسعار النفط يرافقها زيادة بالنفقات الحكومية على المشاريع وبالتالي زيادة فرص العمل ومن ثم انخفاض في معدلات البطالة .

5- يعد القطاع النفطي هو القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي العراقي وبالتالي وجود علاقة ما بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية

6- يمكن القول عندما ترتفع الاسعار وحصول صدمة ايجابية كل المتغيرات الاقتصادية ترفع وتتحسن اما في حالة العكس عندما تنخفض الاسعار او في حالة الصدمات السلبية كل المتغيرات تتأثر وبشكل كبير، نتيجة لاعتماد الاقتصاد العراقي على النفط كمصدر رئيسي ووحيد للدخل

التوصيات

1- ضرورة إيجاد سياسة اقتصادية تفصل بين أسعار النفط واعداد الموازنة العامة

2- ضرورة تنويع إيرادات الدولة من خلال إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي

3- ضرورة زيادة الانفاق على المشاريع التي تخلق فرص العمل لتسهم في التخفيف من معدلات البطالة

4- تشجيع القطاع الخاص ودعم الاستثمار الأجنبي

5- للتخفيف من اثر الصدمات النفطية لابد من اجراء اصلاح لهيكل الاقتصاد الوطني ومن خلال البحث عن سياسات وإجراءات كفيلة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتخفيف من التبعية المفرطة للقطاع النفطي

المصـــادر

1- المرسومي ، نبيل جعفر عبدالرضا،(2011), اقتصاد النفط ، الطبعة الأولى،بيروت، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

2- مجدي، نرمين،(2021) ، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي.

3- ابد جمان، مايكل (1999)، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر.

4- الافندي، محمد احمد، (2014)، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الثانية، اليمن، صنعاء، الأمين للنشر والتوزيع.
5- زكي، رمزي،(1998)، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة إصدارات عالم المعرفة.
6- المزيني ، عماد الدين محمد،(2013), العوامل التي اثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية, مجلة جامعة الازهر ، غزة ، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 15 ، العدد 1.
7- الجناني ،عمار نعيم زغير و الجابري ، قصي عبود فرج، (2020)، تاثير تقلبات أسعار النفط الخام في استجابة السياسة المالية في العراق للمدة 1990-2017, الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة البحوث والدراسات النفطية، ، العدد 28.
8- ابادي، مصطفى الكاظمي النجفي و التميمي ،عليثجيل يوسف (2019), تحليل تاثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015), مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية، العدد 34.
9- النصراوي، علي إسماعيل عبدالمجيد (2019)، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق, جامعة اهل البيت عليهم السلام ، المجلد 16 ، العدد 25.
10- علاوي، سيماء محسن،(2019)انخفاض أسعار النفط العالمية واثرها في اعداد الموازنة العامة للعراق, الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد 17.
11- فرج، سكنة جهية، (2015) ،العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمدة (2003-2014), جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 26.
12- زيارة، رحيم حسوني و ناجي ، مرتضى هادي جندي، (2020)،دراسة تحليلية لتاثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014), جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الدنانير، العدد 18.
13- الزهراني، عبد الرحمن محمد، (2022)،اثر التغيرات في أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020)، المجلة العربية للنشر العلمي، المملكة العربية السعودية، العدد 47.
14- صالح، اسراء سعيد و فرحان، اسراء عبد ،(2018) ، قياس وتحليل تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية في العراق للمدة (2003-2014)، مجلة كلية الكوت الجامعة ، المجلد 2 ، العدد 1.
15- الكبيسي، محمد صالح سلمان و اللامي، عبدالحميد عبدالهادي حميد،(2018)، دراسة تحليلية لصدمات أسعار النفط الخام في السوق العالمية: الأسباب والنتائج، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 104 ، المجلد 24.
16- السعدي، نيهان زمبور،(2022)، الجغرافية السياسية للصدمات النفطية العالمية، جامعة كركوك، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، مجلة سر من رأى للدراسات الانسانية، المجلد 18، العدد 74.

17- البكري، جواد كاظم و سلمان، هديل محمد، (2019) ، تحليل العلاقة بين صدمات أسعار النفط وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1990-2015)، جامعة بابل، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 2.

18- الشمري، إبراهيم سكران عبدالله و الجبوري، ختام حاتم حمود و عبد المهدي ، دعاء عبد الأمير،(2019)، الإيرادات النفطية واثرها في معدلات التضخم في العراق، كلية المستقبل الجامعة ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد 4 ، المجلد 11.

19- جميل، كيلان احمد و محمد ، بختيار،(2022)، اثر تقلبات العوائد النفطية على معدلات التضخم في العراق دراسة قياسية للمدة (1990-2019)، جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18 ، العدد 3.

20- علي باش ، عياد محمد والظوالم، افنان عبد العباس عمران،(2018) ، قياس محددات الانفاق العام في العراق للمدة (1990-2015) ، جامعة بابل ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، المجلد 10 ، العدد 3.

21- شويطي، بيداء جبار و حميد ، خديجة عدنان،(2021)، اثر الصدمات في أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي والسياسات الاقتصادية : دراسة حالة العراق للمدة (2003-2016) ، جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 16 ، العدد 63.

22- الشيباني، فاضل كريعة كزار،(2021)، الإجراءات المستحدثة للبنك المركزي العراقي بعد عام 2003 ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة ، المجلد 13 ، العدد 2.

23- علي، مهى كريم،(2021)، معايير النمو الاقتصادي وانعكاساته في العراق للمدة (2000-2012)، مجلة دراسات تربوية، العدد55.

24- عباس، محمود جاسم، (2011)، النمو الاقتصادي : المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي للمدة(1970-2008)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27.

25- سعود،ضياء حسين و طالب، ريام علي و رشيد، امل هادي، (2022)، اثر تغيرات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (2004-2019)، مجلة كلية الكوت الجامعة، المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الادارية والاقتصادية،

26- علي، رحمن حسن و عبيد، مروان شاكر،(2020)، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2017)، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 35-202

27- قصي، همسة و عدنان، عمر، (2019)، الانفاق الاستثماري الحكومي في العراق وتثره في معالجة البطالة بعد عام 2003، الجامعة العراقية، مجلة العلوم الإسلامية، العدد 22.

28- ناجي، عمر محمود و عبد، سعدون منخي، (2023)، دور التغيرات في هيكل الدين العام على الموازنة العامة في العراق للمدة (2005-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 4، العدد 5.

29- حسين، عماد سعدون شياع، و عبيد، باسم خميس، (2023)، تحليل وقياس العلاقة بين الدين العام وسرعة دوران النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2019) حسب منهجية ARDL، جامعة الانبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 1.

30- محمد جواد جمعة العيساوي،(2020), تحولات سوق النفط الدولية وانعكاساتها على منظمة أوبك مع إشارة خاصة للعراق , أطروحة دكتوراه, جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.

31- مجيد، يوسف علي، و جراح، نعيم صباح، (2016)، استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، المجلد 44، العدد 1-2.

32- خالدية، بن عوالي، (2016) ,استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج, رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة وهران2 ،الجزائر.

33- مصطفى، مللت ارشد، (2021)،التنبؤ بأسعار النفط العالمية لعام 2021 واثارها الاقتصادية في ظل جائحة كورونا المستجد – العراق حالة دراسية, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأدنى، معهد الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، نيفوسيا.

34- حسون، اياد كاظم،(2014)،تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2010) مع إشارة لبلدان مختارة، أطروحة دكتوراه،جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

35- الجبر، أيوب جعفر حسن،(2021)تحليل العلاقة بين الدين والنمو الاقتصادي في البلدان النفطية: العراق حالة دراسية للمدة (2004-2020)، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد.

36- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(اوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، للسنوات من 2004 الى 2021.

37- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات من 2004 الى 2021.

38- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، للمدة من 2004 -2021، والمتاحة على الرابط الالكتروني: https://cbi.iq/news/view/492

39- وزارة التخطيط العراقية، تقويم احصاءات النوع الاجتماعي في العراق, 2009.

40- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحساباتالقومية، النشرة دائرة التنمية البشرية للمدة من 2004-2006، وللمدة من 2009 -2019.

41- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2022-2023.

42- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنة 2022

43- بيانات وزارة المالية العراقية، الأموال العامة ،تقارير الدين العام، نشرات الدين العام الفصلية، بغداد، المتاحة على الرابط التالي:http://www.mof.gov.iq/pages/ar/DeptReport.aspx

44- UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME IN IRAQ,(2020), IMPACT OF THE OIL CRISIS AND COVID-19 ON IRAQ'S FRAGILITY. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، تأثير ازمة النفط وكوفيد 19 حول هشاشة العراق،2020.

45- وكالة الطاقة الدولية، متاح على الموقع الالكتروني: U.S. Energy Information Administration (EIA) www.eia.gov

46- حسين ،ريام علي ، الانعكاسات المالية لصدمة انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق بعد عام 2014 ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021.